الأمن الإنساني وأثـره في الأمن الوطني العراقي

https://doi.org/10.61353/ma.0020137

أ.م.د أنس أكرم محمد صبحي
المفوضية العليا لحقوق الأنسان في العراق

يعتبر الأمن الأنساني من أولويات التخطيط الأستراتيجي أكديث للدول المتقدمث التي تعتبر الأنسان غايث كبرى ومؤثرة في مديات ومفاهيم الأمن التقليديث ، ولعل بروز مصطلحات كالأمن التشاركي وامن الأفراد والأمن السبراني في ظل موجات الأرهاب والطفرات التكنولوجي والألكترونيث دفع الكثيرين (دول ، كيانات ، مؤسسات ، شركات ، مجموعات وغيرها) الى أعادة رسم وتخطيط وتعريف أولوياتها ورسم أستراتيجياتها المستقبليث وركنها الرئيس " الأنسان . "

والعراق واحد من الدول التي سعى ومنذ فترة غير بعيدة الى اعادة تصميم ورسم وتنضيج بل وتحديث أستراتيجيتـه الشاملث للأمن الوطني وبما يتوائم مع التحديات التي تواجهه (سياسياً وأمنياً وأقتصادياً وبيئياً وصحياً وأجتماعياً وتكنولوجياً) رغم الصعوبات البنيويث وقلث الموارد المدربث والنقص الكبير في القدرات التقنيث والأعتماديث أكخارجيث في التصدي للتهديدات الأرهابيث المستمرة ، وما شاكلها من عصابات أجرميث المنظمث ومافيات الفساد التي تركث أثرها السلبي بشكل كبير على الفرد الأنسان- العراقي ، وهو ما يتطلب التركيز على أولويث ضمان الأمن الأنساني بأعتباره المؤدي لضمان ديمومث موارد الدولث العراقيث ومؤسساتها .

الكلمات المفتاحيث: الامن الانساني، الامن الوطني، العراق.

Human security is considered one of the priorities of modern strategic planning for developed countries that consider – Human- as a major and influential goal in the traditional security ranges and concepts. Perhaps the emergence of terms such as participatory security, personnel security and cyber security in light of waves of terrorism and technological and electronic booms pushed many (countries, entities, institutions, companies, groups) And others to re-drawing, planning and defining its priorities and drawing its future strategies and its main pillar, "The Human".

Iraq is one of the countries that, not long ago, sought to redesign, draw, mature, and even update its comprehensive national security strategy in line with the challenges it faces on the political, security, economic, environmental, health, social and technological levels, despite structural difficulties, lack of trained resources, and the great lack of technical capabilities and external reliability in addressing threats of Continuous terrorism, and the like, Organized crime gangs and mafias of corruption that have left a negative impact greatly on the Iraqi individual - human -, which requires focusing on the priority of ensuring human security as the one leading to ensuring the sustainability of the resources and institutions of the Iraqi state.

المُقدِمة

يعد عالم اليوم، بالنسبة لكثير من الناس مكانًا غير آمن ومليء بالتهديدات على العديد من الأصعدة والمستويات، فالكوارث الطبيعية، والصراعات العنيفة، والفقر المزمن والمستمر، والمجاعة وسوء التغذية، والأوبئة الصحية، والإرهاب الدولي، الركود الاقتصادي والمالي المفاجئ، وأخرى غيرها، تفرض مصاعب كبيرة وتقوض آفاق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار، ومثل هذه الأزمات معقدة تعكس أشكالًا متعددة من إنعدام الأمن عند الإنسان، وعندما يتداخل عدم الأمان يمكن أن تنمو أضعافاً مضاعفة من التهديدات تطال مختلف جوانب حياة الناس، وتتسبب بتدمير مجتمعات بأكملها وأن كانت خارج الحدود الوطنية.

ويُعد الامن الانساني (Humanitarian Security) من المفاهيم الحديثة التي يندرج تحتها عناصر متعددة تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والبحث من حيث مفهومه وابعاده وعناصره والتهديدات التي تعتريه، ومن خلال الملاحظة والمشاهدة في مجتمعنا العراقي ادركنا ان ذات الابعاد والعناصر التي تعبر عن مفهموم (الامن الانساني) تعدّ مؤثرات (تحديات و فرص- Challenges & Opportunities) لواقع الامن الوطني فيه وبنسب متفاوتة؛ إذ ان تحقيق الامن الوطني العراقي – Iraqi National Security –بمفهومه المطلق يكاد يكون مستحيلاً ، فليست هناك دولة بامكانها ضمان أمنها المطلق حتى وان توافرت فيها المقومات والامكانيات خصوصاً وان هناك تداعيات داخلية ومنها الامن الإنساني ، فضلاً عن المتغيرات الدولية والاقليمية لما لها أثر كبير على عناصر امن الدولة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية دراستنا من سؤال اساس هو: هل للأمن الإنساني تداعيات على الامن الوطني في العراق؟ فضلا عن اسئلة فرعية ترتبط بـ : ما هية معنى الامن الانساني وما هي عناصره وابعاده؟ وماهي مؤشرات واقع الامن الانساني في العراق؟

فرضية الدراسة:

أولاً: ان الامن الانساني جزء اساسي وجوهري من الامن الوطني، وان العلاقة بين الامن الوطني والامن الانساني علاقة طردية، اذ كلما تعرضت المقومات الاقتصادية والغذائية والصحية للدولة الى تهديدات تزعزع استقرارها أمنياً وأصبح امنها الوطني في خطر.

ثانياً: الأمن الانساني مطلوب كنهج شامل يوظف مجموعة واسعة من الفرص الجديدة للتصدي للتهديدات بطريقة متكاملة، فلا جدوى من مواجهة تهديدات الأمن الانساني بأعتماد الآليات التقليدية وحدها، إنما يتطلب إجماعاً جديداً يعترف بالروابط والترابط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن الوطني.

ثالثاً: ان التهديدات التي يتعرض لها الأمن الأنساني في العراق أثرت سلباً على سياسات الأمن الوطني، وان السعي باتجاه تحقيق الأمن الانساني من خلال تحقيق أمن الفرد في الجوانب الاقتصادية والبيئية والصحية والغذائية والثقافية، يُدعم الأستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي ويحقق اهدافها.

وللتحقق من الفرضية اعلاه ارتأينا الى تقسيم دراستنا الى مبحثين اساسين: الاول يسلط الضوء على مفهوم الانسان الانساني وعناصره وابعاده ومهدداته، والثاني يبحث في أثر وتداعيات مؤشرات الامن الانساني على الامن الوطني في العراق، فضلاً عن اهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

المبحث الأول

مفهوم الأمـــن الإنساني

أولاً . تعريف الامن الانساني

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم (الأمن الإنساني – Humanitarian Security) أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه

العلاقات كـ (حقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي)، ورغم أن الأفكار التي اسُتلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهومٍ له كيانه المستقل وكمصطلحٍ جديدٍ بعد الحرب الباردة، فمنذ تسعينيات القرن العشرين استُخدم مصطلح- الأمن الإنساني- من قبل عددٍ كبيرٍ من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بأعتماده ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات وتأطير نشاطاتها، ووسيلة للربط بين عددٍ كبيرٍ من المبادرات السياسية وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ مبتكر للأمن يواجه التحديات الجديدة خاصةً تلك ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية ؛ فجاء مفهوم الأمن الإنساني لتأطير ضمانات أمن الأفراد وليعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن نطاق أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه[١].

كانت الأنطلاقة الفعلية لتبريز النقاشات عن الأمن الإنساني مع طرح (محبوب الحق) وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والذي أكد " أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية " . وفي التقرير الذي صدر عام 1994 عن الـ (UNDP) تم التأكيد: أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة[٢].

إلا ان هناك من يُرجع تأصيل مفهوم الأمن الأنساني الى وقت سابق لتقرير ١٩٩٤، حيث يُرجح البعض ان المفهوم الحديث للأمن الانساني ترجع بدايته الى كلمة وزير الخارجية الامريكي في يونيو ١٩٤٥ في مؤتمر سان فرانسيسكو، والذي أقترح على حكومته: " يجب خوض معركة السلام على جبهتين: الأول هو الجبهة الأمنية حيث ينبثق النصر من الخوف ، والثاني هو الجبهة الاقتصادية والاجتماعية حيث النصر يعني التحرر من العوز. فالنصر على الجبهتين فقط هو الذي يُمكن أن يضمن للعالم سلاماً دائماً، ولا توجد أحكام يمكن كتابتها في الميثاق تُمكن مجلس الأمن من جعل العالم آمناً من الحروب إذا كان الرجال والنساء لا يتمتعون بالأمن في منازلهم ووظائفهم"[٣].

وتُعرف لجنة الامن الانساني[*] مفهومه بأنه: "حماية النواة الحيوية لجميع الأرواح البشرية بطرق تعزز حريات الإنسان وحقوق الإنسان، وحماية الحريات الأساسية – الحريات التي هي جوهر الحياة، وهو ما يعني حماية الناس من التهديدات والمواقف (الحادة) وانتشارها (واسع الانتشار)، ويعني كذلك: استخدام العمليات التي تعتمد على نقاط القوة وتطلعات الناس، بمعنى إنشاء أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية تمنح الناس معاً اللبنات الأساسية للبقاء والمعيشة والكرامة "[٤]

وبشكل عام، فإن التعريف الذي قدمته لجنة الامن الانساني يعيد صياغة مفهوم الأمن بطريقة أساسية من خلال:[٥]

١- الابتعاد عن مفاهيم الأمن التقليدية المتمحورة حول الدولة والتي ركزت بشكل أساسي على سلامة الدول من العدوان العسكري، إلى مفهوم يركز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم.

٢- لفت الانتباه إلى العديد من التهديدات التي تتداخل مع جوانب مختلفة من حياة الإنسان وبالتالي تسليط الضوء على العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان .

٣- تعزيز نهج متكامل ومنسق محوره الناس لتعزيز السلام والأمن والتنمية داخل وعبر الأمم.

وقدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ تحليل نهائي لمفهوم الامن البشري هو: "الاهتمام بالبشر، من منطلق أن الأمن البشري: هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تُقطع، وتوتر عرقي لم يتحول الى عنف، منشق لم يتم إسكاته؛ إن الأمن الإنساني ليس مصدر قلق للأسلحة – إنه مصدر قلق للحياة الإنسانية والكرامة"(٦).

وهناك من حدد الأمن الإنساني بأنه "التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، والتحرر من امتهان الأفراد والمجتمعات المحلية، وبيئتهم العالمية . ويمكن أن يشمل هذا الحماية الجسدية فضلاً عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العادلة التي تحمي حقوق الإنسان والتحرر من العوز وتدعمها، إن الإدراك المحلي للأمن والسلام والعدالة والاستقرار أساسية في تحديد الأمن الإنساني، وإن الأمن الإنساني هو الهدف الأولي لبناء السلام، وتتسمُ الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأمن الإنساني بالأحترام والنجاح بقدر ما تحمي الحياة وتعترف بالعلاقات بين الناس وبيئتهم"(٧).

وفي القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة السادسة والستون بتاريخ (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) حددت: ان أي فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري – الأنساني- يجب أن ينطوي على ما يلي: (8)

أ. حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس ولجميع الأفراد وبخاصة- قليلو الحيل-، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز وفي إتاحة فرصة متساوية لهم للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه.

ب. يتطلب الأمن البشري اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وجميع المجتمعات وتمكينهم.

ت. يقر الأمن البشري بأوجه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان ولا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ث. يختلف مفهوم الأمن البشري عن مفهوم المسؤولية وعن الحماية وإعمالها.

ج. لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على استعمال القوة أو التدابير القسرية أو التهديد باستعمالها. ولا يحل الأمن البشري محل أمن الدول.

ح. يرتكز مفهوم الأمن البشري على تولي السلطات الوطنية زمام الأمور، وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤاتية للأمن البشري تتباين كثيراً من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر وداخل البلدان نفسها ، فإن الأمن البشري يعزز الحلول الوطنية الملائمة للواقع المحلي.

خ. تعمل الحكومات بالدرجة الأولى على أن تكفل لمواطنيها البقاء وسبل كسب الرزق والكرامة وهي المسؤولة عن ذلك في المقام الأول ، ويتمثل دور المجتمع الدولي في تكملة العمل الذي تضطلع به الحكومات وتقديم الدعم اللازم لها بناءاً على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للأخطار القائمة والمستجدة . فالأمن البشري يتطلب مزيداً من التعاون والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني.

د. يجب تطبيق مفهوم الأمن البشري في ظل الاحترام التام للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية على نحو تام وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساساً ضمن نطاق الولاية المحلية للدول . ولا يستوجب الأمن البشري التزامات قانونية إضافية من جانب الدول.

في حين يرى البعض ان مفهوم الامن الانساني في جوهره يقوم على الاصلاح المؤسسي، وقدموا التعريف الاتي: "مفهوم الأمن الإنساني جوهره الفرد، إذ يُعنى

بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سُبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول"[٩].

ويرى (نيلاند Niland) أنه " ليس هناك تعريف متفق علية حول مفهوم الأمن الإنساني ولكنه يفهم عموماً على أنه محاولة لتوسيع مفاهيم مركزية الدولة التقليدية للأمن لكي يكون هناك تركيز أكثر على الأفراد والظروف التي تهدد بقائهم على قيد الحياة ، فالأمن الإنساني لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى تقويض سيادة الدولة بل العكس هوالصحيح فمن غير الممكن تحقيقه إلا من خلال مؤسسات الدولة الفاعلة وممارسة الدولة لحقها الشرعي في إحتكار إستخدام القوة بالصورة المناسبة ، ولكن يجب التأكيد على أن للتغلب على الأشكال الجديدة للصراعات والتحديات العابرة للحدود لابد من التنسيق والتعاون بين حكومات الدول[١٠].

وترى (أيما روتشيلد) أن النهج الأحدث للأمن هو (الأمن الممتد Extended Security)، الذي يعد أمن الإنسان أحد اهم ركائزه ، حيث وسّع مفاهيم الأمن القومي في أربعة اتجاهات:[١١]

١- من أمن الدول إلى أمن الجماعات والأفراد: يمتد نزولاً من الأمم إلى الأفراد.

٢- من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي، أو من بيئة مادية فوق وطنية: يمتد لأعلى، من الأمة إلى المحيط الحيوي. التمديد، في كلتا الحالتين، هو في أنواع الكيانات التي يجب ضمان أمنها.

٣- ممتد أفقياً، أو إلى أنواع الأمان المعنية، من الأمن العسكري إلى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو "الإنساني".

٤- المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن تمتد هي نفسها لتنتشر في جميع الاتجاهات من المؤسسات الدولية إلى المستويات الوطنية وصولاً إلى

الحكومة الإقليمية أو المحلية، وإلى جانب المنظمات غير الحكومية، والرأي العام والصحافة.

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ فقد اشار في مقاربة بين أمن الدولة وأمن الافراد، من حيث الطرف المعني وموضوع الحماية والتهديدات المحتملة، وحسب الجدول ادناه[١٢].

امـن الدولة - مقابل - أمـن الانسان			
نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	الحروب بين الدول والتدخل الاجنبي،الانتشار النووي، الاضطرابات المدنية الداخلية
أمن الأنسان	الإنسان الفرد	سلامة الفرد وحريته	الفقر،المرض،الاستنضاب البيئي،انتهاكات حقوق الانسان، النزاعات،العنف،القمع

وفي مقاربة أخرى للأمن الانساني مع الامن الوطني والامن القومي، نجد ان الامن الانساني (هو الحفاظ على السلم الداخلي وتأمين الحماية للأنسان كفرد)، في حين ان الامن القومي هو (الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية)، وأن الامن الوطني في مفهومه الضيق تحقيق الامن الداخلي وفي مفهومه الواسع تحقيق الامن على المستويين الداخلي والخارجي)[١٣].

وبذلك نرى ان (الامن الإنساني) يشير الى أن الفرد هو هدف ووسيلة بالوقت ذاته، وهو نواة الامن بكل صنوفه، وانه ليس امن الارض والامم بقدر ما هو امن الناس والافراد في بيوتهم، مع الركون الى استخدام التنمية لتحقيقه بدلاً من الركون على استخدام السلاح، فهو أمن الحياة بالنسبة للأفراد.

ثانياً: عناصر الامن الانساني وابعاده

اضحى مفهوم الامن الانساني يأخذ أبعاداً متعددة، وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ فإن للامن الانساني عناصر هي:(١٤)

١- الأمن الاقتصادي: الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.

٢- الأمن الغذائي: بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

٣- الأمن الصحي: من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال.

٤- الأمن البيئي: الذي يتحقق بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.

٥- الأمن الشخصي: ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كـ (النساء والأطفال).

٦- الأمن الاجتماعي: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

٧- الأمن السياسي: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها

ويمكن القول ان عناصر الأمن الإنساني تتمثل بتوفير إمكانية العيش بسلام للمواطنين كافةً داخل حدود دولتهم، وهو ما يمكن تحقيقه عبر حل المنازعات الدولية بالطرائق السلمية، مدى تمتع المواطنين جميعهم بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ضمان مشاركة الأفراد في عملية صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وإقامة نظام قضائي عادل وضمان حكم القانون.

ومما تقدم نتوصل الى أن الأمن الإنساني يمثل منهجية شاملة تسمح بمنظور واسع حول التحديات التي يواجهها الناس والحكومات . ووفقاً للتطورات العالمية فأن هذه التحديات – ليست بسيطة – وأكبر من قدرات الدول لتواجهها منفردة لذا توجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها مجتمعاً، فلا يمكن تخفيفها بنجاح من خلال مبادرات منفصلة لدولة أومنظمة معينة.

إن نهج الأمن الإنساني هو محور الإنسان وأنه يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاء ومعيشة وكرامة الناس ومجتمعاتهم، وخاصة أولئك الأكثر ضعفاً، ويعترف نهج الأمن الإنساني بالتعقيد والطبيعة المترابطة.

وتتمثل أبعـاد الامـن الانساني بالآتــي:

١- **الأمــن الإقتصادي**:

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني وأول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994، نظراً لأهميته فلا يمكن سبق الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. إن الحديث عن الاستقرار الإقتصادي يأخذ أبعاداً مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظلّ العولمة أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى وأفضل مثال على ذلك ما حصل بشرق آسيا في نهاية التسعينيات عندما أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى، وفي نفس السياق فأن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أو ما سميت بـ (أزمة الرهن العقاري) وما رافقها من إفلاس كبريات البنوك العالمية وأنتقالها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أخرى ؛ فالأمن الإقتصادي لأي دولة يرتكز على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلباً على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة. [١٥]

ويتوسع مفهوم الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من: مأكل، مسكن، ملبس،علاج، تعليم، وضمان الحدّ الأدنى لمستوى المعيشة. وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنيِ جامعاً يفسر هذا المفهوم فتوصلت إلى الآتي: «الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تُمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة ". وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، كـ (الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم) . إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر أو عبر شبكة مالية عامة وآمنة ، وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط هم ضمن هذه الفئة، وإذ تبدو مشاكل الأمن الاقتصادي أكثر جدية وخطراً في الدول النامية، فإن الدول المتطورة كذلك تشكو من مشاكل البطالة التي تشكّل عاملًا مهماً في تسعير التوتر السياسي والعنف الإثني[١٦].

٢- الأمــن الغــذائــي

إن مفهوم الأمن الغذائي، كما طرحه البنك الدولي يعني: "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، عناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". ولقد إعترف إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي في تقريره الصادر عام ١٩٩٦ بالطابع متعدد الجوانب للأمن الغذائي، حيث وضع الأمن الغذائي ضمن إطار واسع، وذلك من خلال ارتباطه بالقضاء على الفقر، وتحقيق السلام، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتجارة النزيهة، وتلافي الكوارث الطبيعية و التي هي من صنع الإنسان. ويمكن تعريفه بأنه "قدرة المجتمع على توفير المستوى اللازم من الغذاء لأفراده في حدود مداخيلهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء أكان هذا عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد اعتمادًا على الموارد الذاتية"[١٧]. ولكونه من أهم عناصر المحافظة على الحياة، ينظر إلى

الغذاء بأنه يشكل بُعداً اجتماعياً وسياسياً باعتباره من حقوق الإنسان الأساس ، ويصفه البعض بانه التوصل للاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني وعلى الأقل للمنتجات الإستراتيجية منه، وضمان حد أدنى من احتياجات المواطنين الغذائية الضرورية بانتظام وبسعر مناسب، وضرورة إيجاد خزين احتياطي من الإمدادات الغذائية لضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي لأي دولة، وفي حالة عجز الدولة عن تحقيق الخزين المذكور يمكن سد النقص عن طريق الاستيراد دون التعرض لأي ضغوط خارجية مهما كان نوعها[١٨].

ويعكس تحقيق الأمن الغذائي قدرة المجتمع في كفالة حق الغذاء لكل مواطن وبخاصة حد الكفاف لكل فرد من أفراده لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة. أمّا عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعه بين أفراده حتماً سيسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

يتحقَّق الأمن الغذائي عندما يتمتَّع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي و السليم من الناحيتين المادية و الإقتصادية كي يعيشوا حياة صحية.

ويشير واقع الامن الغذائي الى ان هناك ما يقارب من 754 مليون نسمة في العالم يعانون من إنعدام الأمن الغذائي و نقص التغذية معظمهم في الدول النامية حيث يعيش أكثر من بليون إنسان على دخل يومي يقل عن دولار، منهم 332 مليون فرد يعيشون على ما بين 75 و 50 سنتًا في اليوم و 162 مليون يعيشون على أقل من 50 سنتًا في اليوم، ويموت قرابة 11 مليون طفل كل عام قبل أن يكملوا عامهم الخامس، وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، من جراء إرتفاع معدلات المجاعة وسوء التغذية والفقر. فالجوع وسوء التغذية يعتبران من أهم أسباب نصف معدلات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة، كما ويسرعان من إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ووباءالملاريا، كما أن للصراع، والإرهاب، والفساد، والتدهور البيئي دوراً ملموساً في انعدام الأمن الغذائي، ويقدر

عدد العاجزين عن تلبية إحتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ما بين ٢٠١١ – ٢٠١٣ ، وحسب إحصائيات منظمة التغذية والزراعة (FAO) بلغت 842 مليون نسمة على مستوى العالم ككل، أي % 12 من سكان العالم[١٩].

٣- الأمـن الصحي:

يُقصد بالأمن الصحي: توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة ، وترتبط الصحة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع ، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع شعبه بنشاط وقوة ما يمكّنه من الإنتاج والعمل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسب ، بينما يحدث العكس في المجتمع الذي تُسيطر علية الأمراض والأوبئة . ولذلك تحاول الدول مكافحة الأمراض الخطرة مثل: الإيدز،أنفلونزا الخنازير والطيور، وحتى الأمراض التي تصيب الحيوان كـ (حمى الوادي المتصدع، وجنون البقر، وغيرها) وحديثها فايروس كورونا، لحماية اقتصادها ومواطنيها. كما يرتكز الأمن الصحي بصورة أساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية، وخدمات التأمين الصحي للمواطنين، وتوفير الأدوية المنقذة للحياة ، وتطوير المؤسسات الصحية وزيادتها، كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي، فضلاً عن إعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الضعيفة، كالأطفال والمرأة والمعاقين وكبار السن .. إلخ.[٢٠]

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحياً وأكثر أستقراراً. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحية ، ثمة أكثرمن عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها، فالصحة تشكل شرطاً مسبقاً للاستقرار الاجتماعي والمكون الأساسي لحماية حياة الإنسان، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة من أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلباً على صحة الأفراد. كما ان عامل التلوث البيئي الذي

يصيب الماء و الهواء يتسبب بالعديد من الأمراض التي يمكن أن تودي بحياة الفرد ، في حين أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد فالذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي مما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي، وآثار هذه الحالات موجودة في العالم الثالث. وعلى الرغم من أن هذه الدول تأوي أكثر من % 85 من سكان العالم، إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة % 25 فقط .[٢١]

٤- الأمـن البيـئي:

إن من أهم الأسباب العميقة لتدهور حقوق الانسان والأمن الانساني هو عدم التوازن الإيكولوجي وتدهور الموارد، فبدون الاستقرار الايكولوجي لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن الغذائي والأمن الصحي، والعلاقة بين الامن الانساني والبيئة تتجلى بوضوح في مجالات اعتماد الانسان على امكانية حصوله على الموارد الطبيعية، وعندما تصبح هذه الموارد مهددة بسبب التغيير البيئي يصبح امن الانسان مهدداً أيضاً، فالتوازن في العلاقة بين الامن الانساني والبيئة تشجع على التنمية المستدامة وتمثل محورها.[٢٢]

يتمحور الأمن البيئي حول إتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية كـ (الإحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطرة، المطر الحمضي، تناقص طبقة الأوزون، تلوث البحاروالمحيطات والأنهار، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الإستوائي) ، ففي عام 2006 –على سبيل المثال– بلغ عدد المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية 134,6 مليون نسمة، ومن لقوا مصرعهم من جرائها بلغ 21,342 نسمة، أما نسبة الذين لقوا مصرعهم في السنوات الأخيرة بسبب الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ فقد بلغ 60.000 الف نسمة بصفة رئيسية في الدول النامية.[٢٣]

وربما نتفق مع الرأي الذي يقول ان الحرب على البيئة تشكل تحدياً للأمن الانساني وانها تعاني تدهوراً وتراجعاً خطيراً جراء الحروب والنزاعات العنيفة التي

عادت بقوة في الحملة الامريكية المعلنة للحرب على الارهاب[٢٤]، وما شهدته منطقة الشرق الاوسط وخاصة في العراق وسوريا واليمن واثرها الكبير على الامن البيئي.

٥- **الأمـــن الشخصي**:

يقصد بالأمن الشخصي: حماية الإنسان من التعرض للأذى و العنف الجسدي و مختلف التهديدات المتزايدة بسبب العنف المفاجئ وغير المتوقع ، والناشئ عن الحرب والجريمة وإنتهاكات حقوق الإنسان كتهديدات الميليشيات المسلحة، أعتماد أسلوب التعذيب الجسدي من قبل قوات الأمن والشرطة، تهديدات الإرهاب الدولي ،التهديد من أفراد العصابات، التهديدات الموجهة ضد المرأة، وإساءة معاملة الأطفال. وهناك العديد من العوامل الدافعة التي تزيد من المساس بالأمن الشخصي من بينها عجز الحكومة عن حماية حقوق مواطنيها من خلال ضعف الآليات الفعالة والكفيلة بضمان النظام العام للمجتمع ، وضعف هياكل إنفاذ القانون ، وإستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان الذي يعكس عدم وجود إرادة سياسية من جهة، و إنخفاض مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين السكان من جهة أخرى[٢٥]. ويشمل الامن الشخصي ايضاً أمن الفئات الضعيفة كـ (المرأة والطفل) التي قد تتعرض لمخاطر شديدة ناجمة عن التمييز والاستغلال والتهجير، حيث تشير التقديرات الى ان واحدة من كل ثلاث نساء على الصعيد العالمي تتعرض في حياتها للأغتصاب والضرب أو الارغام على ممارسة الجنس أو الاعتداء، وقد اشارت تقارير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ الى ان النساء في العالم العربي يتعرضن باستمرار لأشكال العنف العائلي والمُؤسس حتى يصل الاعتداء الى حد القتل، في حين هناك عقوبات مخففة اذا تبين ان الجاني قد ارتكب جريمة قتل ضد النساء اذا كان (دفاعاً عن الشرف)، ناهيك عن الانتهاكات والاعتداءات المتمثلة بالزواج المبكر والعنف الاسري والنفسي والجسدي اضافة الى القوانين التي تتضمن احكامها انتهاكاً ضد النساء . كذلك قد يتعرض الاطفال الى المساس

بأمنهم الشخصي سواء عن طريق القوانين او الممارسات المعمول بها في المجتمعات العربية، ومنها الاعتداءات الجنسية واشراك الاطفال في النزاعات المسلحة[٢٦].

مع ذلك، أصدرت معظم الدول العربية قوانين لمكافحة الإرهاب تستخدم تعريفات فضفاضة وغير محددة لمفهوم (الإرهاب)، ومنحت من خلالها الأجهزة الحكومية صلاحيات واسعة للتعامل مع جرائم الإرهاب وهو ما يشكل تهديداً للحريات الأساسية ، فقد تجيز مثل هذه القوانين – الاحتجاز – لفترات غير محددة قبل المحاكمة، ويوسع من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، ويهدد حرية التعبير عن الرأي، ويزيد من صلاحيات الشرطة لتفتيش الممتلكات ومراقبة المكالمات الهاتفية واعتراض أشكال التواصل الأخرى، وفي بعض الحالات، تزيد هذه القوانين من إحالة القضايا المعنية على المحاكم العسكرية . ورغم كل ما تقدم ، أخفقت قوانين مكافحة الإرهاب في معظم البلدان العربية في تحقيق التوازن المطلوب بين أمن المجتمع من جهة والمحافظة على الحقوق والحريات الفردية من جهة أخرى.

٦- **الأمـــن السياسي**:

يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية و السياسية والحريات العامة، إضافة إلى ضمان إستقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في العمليات الإنتخابية المكفولة لهم دستورياً. أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن أو أمن الشعب. وتثار في إطار الأمن السياسي مسألة مهمة وهي (إحترام حقوق الإنسان الأساسية) خاصة الحقوق السياسية والتي نذكر من بينها: حرية التعبير دون التعرض للقمع، الحق في الحصول على المعلومات عن سياسة الدولة، المساواة في الحقوق و الواجبات، الحق في حماية الملكية الخاصة...إلخ [٢٧]، وان اغلب الدول العربية انضمنت الى اتفاقيات حقوق الانسان وصادقت عليها والزمت نفسها بها، وكذلك وضعت الميثاق العربي لحقوق الانسان واعلنت التزامها بالايفاء بالحقوق الواردة فيه [٢٨]؛ إلا ان حقيقة الامر لم ينعكس على واقع

حقوق الانسان في بلدانها، حتى دساتيرها تنحو منحى ايديولوجياً او فقهياً يفرغ النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات من كل مضمون[٢٩]، كما ان عدد من الدول العربية بالرغم من ان دساتيرها اوردت باباً خاصاً للحقوق والحريات وفقاً للحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية الا انها لم تعمل على مواءمة تشريعاتها القانونية مع تلك النصوص.

٧- **الأمـــن المجتمعي**:

كل المجتمعات التي ينتمي اليها الانسان تفرض علية قيوداً وضغوطاً مجتمعية ترسم أو تؤثر على ملامح سلوكياته او أفعاله، فالمجتمع ينقل عبر التربية مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية التي تحقق التضامن بين جميع أعضاء المجتمع والتي يجد الافراد أنفسهم ملزمين على تبنيها، وتتعدد المعايير بتعدد الانتماءات الفرعية (القبلية والمذهبية والدينية والقومية..الخ)[٣٠]، ومتطلبات الامن الاجتماعي هنا هي ضرورة ضمان بقاء الثقافات والانتماءات الفرعية وحمايتها من خلال الحفاظ على الهوية الوطنية على مستوى الوطني، وهذا ما حققته المجتمعات العصرية التي ترتبط بمنظومة حضرية معقدة وفاعلة من

المصالح والاهداف والالتزامات والمسؤوليات التي تتباين درجات انسجامها وتناقضها، تجاوز فيها الافراد حدود انتماءاتهم الفرعية الى بناء مجتمع الدولة، في حين اضحت التكوينات الاجتماعية (الانتماءات الفرعية) في المجتمعات العربية سبباً في شل حركتها وسلب قدرتها على التطور في نسق حضاري – اجتماعي متقدم[٣١].

أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الإختلاف و المساواة . وتعد الهجرة و الصراع بين أبناء الإثنيات و العرقيات المختلفة من بين مصادر تهديد الأمن المجتمعي، فالهجرة قد

ينبع منها الخوف من التغير المستقبلي في تكوين المجتمع هذا من جهة، من جهة ثانية قد يؤثر الصراع الإثني في تماسك المجتمع نفسه [٣٢].

ثالثاً: مهددات الأمن الانساني

أعاد الأمن الإنساني التفكير في مفهوم الأمن بطريقة تجعل من الأفراد ومشاركتهم محوراً أساسياً في رسم السياسات الأمنية، فهو يقدم مفهوماً يحتوي على ركائز جديدة سواء من حيث المضمون فالوحدة الأساسية فيه هي الفرد، وإذا كانت تهديدات الامن التقليدي تتمثل بهجوم قوات عسكرية او تحرك عدوان محتمل من دولة أو مجموعة دول، فإن الامن الانساني تعتريه جملة من التهديدات.

ونشير هنا الى ان تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ حدد العولمة كأحد التهديدات، ففي الوقت الذي وفرت فيه فرص هائلة للتقدم البشري سواء على المستوى التكنولوجيا والمعرفة او على حرية انتقال السلع والخدمات؛ إلا انها بالمقابل فرضت مجموعة من التهديدات والمخاطر على الامن الانساني في الدول النامية والمتقدمة، وأشار التقرير الى سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني تتمثل بالآتي:[٣٣]

١- عدم الاستقرار المالي وحدوث الازمات المالية.

٢- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل.

٣- غياب الأمان الصحي وما يترتب عليه من سهولة انتشار الأمراض.

٤- غياب الأمان الثقافي كتيجة لإنتقال الثقافات وامتزاجها.

٥- غياب الأمان الشخصي كنتيجة لانتشار الجريمة المنظمة.

٦- غياب الأمان البيئي كنتيجة للأختراعات الحديثة وآثارها الجانبية على البيئة.

في حين اشار دليل الأمم المتحدة حول النهج المتبع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الأمن الأنساني الى ان حالات انعدام الأمن ترجع الى اسباب

جذرية، ووضح ان كل حالة من انعدام الأمن لها اسبابها ومسبباتها وكما موضح في الجدول (رقم ١) ادناه.[٣٤]

نـوع عـدم الامـان	الأسباب الجـذريـة
انعدام الأمن الاقتصادي	استمرار الفقر والبطالة ونقص فرص الحصول على الائتمان وغيرها من الفرص الاقتصادية
انعدام الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة، الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية
انعدام الأمن الصحي	الأوبئة وسوء التغذية وسوء الصرف الصحي وعدم توفر الرعاية الصحية الأساسية
انعدام الأمن البيئي	التدهور البيئي، استنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية
انعدام الأمن الشخصي	العنف الجسدي بجميع أشكاله، الاتجار بالبشر، عمالة الأطفال
انعدام الأمن المجتمعي	التوترات العرقية والدينية وغيرها من التوترات القائمة على الهوية والجريمة والإرهاب
انعدام الأمن السياسي	القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام سيادة القانون والعدالة

الجدول (1) يبين الاسباب الجذرية لحالات عدم الامان

في حين اشار مكتب وحدة الامن الانساني لتنسيق الشؤون الانسانية في الامم المتحدة الى: ان تهديدات الأمن الأنساني تتنوع وتتعدد حسب نوع الأمن المستهدف، فالامن الاقتصادي تهديداته هي استمرار الفقر والبطالة، والامن الغذائي تهديداته الجوع والمجاعة، والصحي تهديداته الامراض المعدية المميتة والغذاء غير الامن.. وحسب الجدول (رقم ٢) في ادناه[٣٥].

نوع الأمـن	أمثلة على التهديدات الرئيسية
الأمن الاقتصادي	استمرار الفقر والبطالة
الأمن الغـذائـي	الجوع والمجاعة
الأمن الصحي	الأمراض المعدية المميتة،الغذاء غير الآمن، سوء التغذية، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية
الأمن البيئي	التدهور البيئي، استنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث
الأمن الشخصي	العنف الجسدي والجريمة والإرهاب والعنف المنزلي وعمالة الأطفال
الأمن المجتمعي	التوترات العرقية والدينية وغيرها من التوترات القائمة على الهوية
الأمن السياسي	القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان

الجدول (2) الأنواع المحتملة لتهديدات الأمن البشري

ونعتقد أن الإحساس الجماعي بانعدام الأمن قد تصاعد بوتيرة أكثر من أي وقت مضى، كون القوى التي تعمل على زعزعة الأمن ما زالت مثابرة وواسعة الانتشار، وحسب رأي (محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبق: ان هناك اربع فئات من القوى التي تتسبب بإنعدام الأمن:[٣٦]

الأولى هي الفقر وما يتصل به من وجوه انعدام الأمن، بالنسبة إلى المليارات من الناس الذين لا يستطيعون الحصول على ما يكفي من إمدادات غذائيّة ومياه آمنة للشرب ورعاية صحية مناسبة ومصادر حديثة للطاقة. ويمثل ذلك أقسى أوجه انعدام الأمن – ويصدق على الواقع المعيشي لأربعين في المائة من البشر يعيشون على كفافهم للبقاء على قيد الحياة، أي على أقلَّ من دولارين في اليوم .

والفئة الثانية من المؤثّرات تتعلّق بغياب الحكم الرشيد – الذي يرتبط غالباً بالفقر – ويراوح بين الفساد وأنظمة الحكم القمعيّة القاسية التي ينصبّ اهتمامها على الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان، وقد حققت الديمقراطية في الآونة الأخيرة أشواطًا مشهودةً، ولاسيّما في أوروبا الشرقية و أميركا اللاتينية. غير أن كثيرًا من الطغاة مازالوا يديرون دفّة الحكم، في الشرق الأوسط، وفي مناطق أخرى.

وتكمن قوة الدفع الثالثة لانعدام الأمن في الإحساس بالغبن الناجم عن اللاتوازن بين (من يملكون ومن لا يملكون)، والتمايز الحاد في الثروة والنفوذ بين (الشمال و الجنوب)، ويتعاظم هذا الشعور بالإجحاف جرّاء الإحساس بأن قداسة الحياة لا تقاس بمعيار واحد على قدم المساواة، وأن المجتمع يتحسر على فقدان الحياة في العالم المتقدم أكثر بكثير مما يتحسرعلى فقدانها بأعدادٍ أكبر في أماكن مثل دارفور والعراق.

أما النوع الرابع فهو الاستقطاب المصطنع وفق أسس دينية وإثنية، وهذه الظاهرة برزت منذ قرون لكنها مازالت تتفجر بين الفينة والفينة في الآونة الأخيرة، وتدفع البعض إلى التخوف من «صدام الحضارات» بين المسلمين والغرب. وفي تقديري أن من الخطإ الفادح الاعتقاد بأن هذه التوترات ناجمة عن صدام بين القيم الدينية. غير أنّ من السهل، بالنسبة إلى مَن يعانون قَدْرًا عظيمًا من اللامساواة –

وهم كثر في العالم الإسلامي – الاقتناع بأنّ معاناتهم تعود إلى التحيز الديني أو الإثني، بدلاً من الرجوع إلى الأسباب الحقيقية المتجذرة في التاريخ، والحروب بين الشعوب والأمم، والاقتتال للاستحواذ على السلطة والموارد. وقد يدفعهم هذا الاعتقاد إلى اللجوء إلى تصورات مشوّهة للدين أو الهوية الإثنية ليتسنّى لهم صبّ جام غضبهم على جهة معينة، أو التعويض عمّا يشعرون به من مظالم.

المبحث الثاني

أثر الامن الانساني على الأمن الوطني العراقي

تطرقت العديد من الدراسات لوصف واقع الامن الانساني في العراق[٣٧]، الا ان غالبيتها لازالت ذات ابعاد واسعة، ربما لخدمة هدف وغاية الباحثين من دراسته والبحث في صيرورته، وقدر تعلق الامر باهداف دراستنا هذه عمدنا في قراءتنا لواقع الامن الانساني العراقي على مفهوم الأمن الانساني وابعاده ومؤشراته النظرية؛ وتسليماً منا بفرضية ان الامن الانساني جزء اساسي وجوهري من الامن الوطني وله اثر لا يمكن تجاهله على استقرار البلد امنياً، وأن الأمن الانساني يشير الى الحفاظ على السلم الداخلي وتأمين الحماية للأنسان كفرد والامن الوطني يتضمن الاجراءات التي ينبغي على الدولة اتخاذها في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات الدولية، إذ أن جوهر الأمن الوطني هو الاستقرار والنظام، اللذان يتوقفان ليس على القوة العسكرية للدولة فقط بل يعتمدان في الوقت ذاته على قدراتها الاقتصادية واستقرار نظاميها السياسي والاجتماعي، ومدى الدعم المرتقب الذي قد يقدمه مواطنوها للسياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة[٣٨]. ومع سعي مستشارية الامن الوطني العراقي منذ عام ٢٠١٥ على تطوير استراتيجية أمنية وطنية ووضع برنامج لإصلاح القطاع الأمني، والتي تركز على مفهوم الأمن الانساني وتعزز الشمول والمساواة[٣٩]، وتناولت تحقيق الأهداف الآتية:[٤٠]

١– رفع كفاءة وقدرات المؤسسات الامنية والاجهزة الاستخبارية.

٢- تطوير القدرات والمهارات للقيادات والكوادر الامنية والاستخبارية.

٣- تطوير المنظومة القانونية للمؤسسات الامنية.

٤- تحسن مستوى الخدمات الامنية للمواطنيين.

٥- حوكمة ورقابة ومسائلة فعالة لمؤسسات القطاع الامني.

٦- المساهمة في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والعابرة للوطنية.

ومن خلال المتابعة والبحث تبين ان الاستراتيجية بقت حبيسة السطور، لأسباب تتعلق بحجم التحديات التي تواجه الواقع الامني في العراق على مستوى التشريعات والمؤسسات الامنية، وقلة الموارد المالية بسبب تراجع اسعار النفط، فضلا البيئة الاقليمية والدولية الراهنة .

وسنعمد هنا الى قراءة واقع الأمن الانساني في العراق من خلال ابعاده الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية والامن الشخصي الاجتماعي والسياسي؛ لبيان مدى تأثر الامن الوطني بأبعاد الامن الانساني على ارض الواقع، وتقدير التهديدات التي تمس الاخير وأبعادها على الأمن الوطني.

أولاً : واقع الامن الاقتصادي

من ابرز معايير الامن الاقتصادي هي الفقر والبطالة، ومن خلال متابعة مؤشرات الواقع الاقتصادي في العراق نلاحظ انه اقتصاد مثقل بالمشاكل والتحديات التي القت بظلالها بشكل مباشر وغير مباشر على واقع الامن الانساني للمواطن العراقي، وبالرغم من عدم وجود قاعدة بيانات مركزية وإحصاءات خاصة بالعاطلين عن العمل وفرص العمل المتوفرة وأعداد الخريجين الحاصلين على فرص عمل في مختلف القطاعات، فضلاً عن ضعف واضح في منظومة ادارة ملف العمل وأن القوانين الوطنية التي تعنى بالاستثمار في مجالي الصناعة والزراعة لم تك بمستوى الحدث وواقع الاقتصاد العراقي؛ إلا أن المسوحات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء اشارت الى أن مؤشرات البطالة في العراق للاعمار (١٥ – ٢٥ سنة) عام ٢٠١٤ (٣٧.٣) وفي عام ٢٠١٦ (٣٦.٦)[٤١].

وفي الوقت الذي اقرت فيه الحكومة العراقية استراتيجية الحد من الفقر، الا ان البنك الدولي ذكر في تقريره للعام ٢٠١٨ إن عدد سكان العراق بلغ (٣٨.٥) نسمة واجمالي الناتج المحلي (١٩٧.٧) مليار دولار، ومعدل الفقر وفقا لخط الفقر المحدد بـ (٣.٢) دولار في اليوم هو ١٧.٩٪ فيما ترتفع النسبة الى (٢٢,٥٪) باحتساب (٥.٥) دولار دخل في اليوم.

وقد ذهب المراقبون بأن النسبة الحقيقية للفقر تتراوح ما بين (٣٠_٤٠٪) وهي من المؤكد تمس الحاجز الاعلى(*)، وأن من اهم الاسباب لذلك هو: أحتلال عصابات داعش وما ترتب عليه من موجات نزوح وهجرة، وانهيار اسعار النفط وما خلفه من انحسار في الايرادات النفطية الذي ادى إلى قيام الحكومة بضبط النفقات العامة وتقليص الكثير من النفقات الموجهة للفئات الفقيرة، والفساد المالي والاداري المتغلغل حتى في ملف المساعدات والنازحين وشبكة الحماية الاجتماعية، وهذا ما بينته الكثير من الجهات الرقابية[٤٢]. كما ان طبيعة الاقتصاد الريعي وشدة اعتماده على النفط جعلته غير قادر على توليد فرص العمل، لذا تتفاقم معدلات البطالة ويعجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل[٤٣].

وقد أشار التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ الصادر عن المفوضية العليا لحقوق الانسان الى تفاقم مشكلة زيادة عدد العاطلين عن العمل في العراق وقلة فرص العمل خلال السنوات الاخيرة بسبب غياب الخطط الحكومية التي تهدف الى توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تفعيل القطاع الخاص والقطاعات الاخرى التي تسهم في بناء الاقتصاد الوطني للبلد (الصناعي، الزراعي والتجاري) مع عدم قدرة الحكومة على استيعاب المزيد من الشباب (خريجي المعاهد والكليات وغيرهم) في مؤسساتها، والتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تراجع اسعار النفط، مقابل استمرار التقشف الحكومي والتقليص الكبير في الإنفاق العام، كلها أسهمت في زيادة نسبة البطالة وسط غياب الحلول والمعالجات، فضلا عن تأثيرات اخرى تتعلق بالعمل التجاري في العراق حيث لا يخضع الاستيراد لمعايير الجودة والسيطرة النوعية ولا

تفرض ضرائب على البضائع المستوردة لحماية المنتوج الوطني الذي لم يعد قادرا على المنافسة، الامر الذي أدى الى اختفاء الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة، وكذا الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يشكو من قلة الدعم المالي للفلاحين العراقيين وغيرها كل هذه الاسباب اسهمت في اخفاق النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني وبالتالي ضياع فرص العمل على ابناءه وارتفاع نسبة الفقر والبطالة في البلاد [٤٤].

وهذا يقودنا الى التسليم بأن السياسة الاقتصادية التي اعتمدت بعد عام (٢٠٠٣) بالرغم من أنها ادت الى رفع مستوى معيشة الطبقة الوسطى عن طريق اعادة توزيع الدخل لموظفي القطاع العام ورفع رواتبهم؛ إلا انها أضرت في ذات الوقت بالمستويات المعيشية للطبقة الفقيرة، من مثل اتباعها سياسة رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتقليل دعم مفردات البطاقة التموينية[٤٥]، وأن زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسبها في العراق يعدّ مؤشراً خطيراً من مؤشرات انعدام الأمن الانساني، ويشكل تحدياً يواجه سياسات الامن الوطني العراقي من حيث ارتفاع احتمالات انضمام العاطلين عن العمل في اعمال مخالفة للقانون ويكونون في الوقت ذاته عرضة للتجنيد الفكري والعقائدي من قبل الجماعات المسلحة، وان اغلب العاطلين عن العمل تتولد لدهم ميول باتجاه تبني ثقافة العنف والانتقام من السلطة باعتبارها مسؤولة عن توفير فرص العمل والحياة الكريمة لهم.

ثانياً: واقع الامن الغذائي

على الصعيد العالمي ووفقاً لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٨ الصادر من الامم المتحدة يحذر رؤساء منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي وصندوق الامم المتحدة للطفولة – اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية من زيادة انعدام الأمن الغذائي والمستويات المختلفة لأشكال سوء التغذية في العالم – حيث يوجد (٨٢١) مليون شخص يعانون من الجوع واكثر من (١٥٠) مليون طفل يعانون من التقزم ... مشيرين

في الوقت نفسه الى اهمية الوصول الى عالم خال من الجوع وسوء التغذية بجميع اشكاله بحلول عام ٢٠٣٠حيث تحقيق هدف التنمية المستدامة.

اما على مستوى تحليل واقع المؤشرات الوطنية في العراق ضمن هذا الجانب فتعكس مؤشرات سوء التغذية منها (التقزم ١٦.٦٪، الهزال ٧.٥٪) التي اشار لها تقرير اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧ الى مايعكسه نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر والبالغة (٣٠٪) في ظل ارتفاع معدل الإعالة العمرية في العراق، اذ يترك الفقر آثار مدمرة يتعذر اصلاح او عكس تأثيرها على الاطفال، ذلك أن الاطفال الذين يعيشون في الفقر هم اكثر عرضة لمواجهة مجموعة من التحديات والحرمان بما في ذلك انخفاض الوزن عند الولادة، زيادة معدل وفيات الاطفال الرضع وتوقف النمو الجسدي او التقزم، ويتركز الناس المحرومون غذائيا في العراق في محافظات وسط العراق وجنوبه حيث سجلت محافظة ديالى اعلى مستوى للحرمان الغذائي بنسبة (٥١٪) تليها محافظة بابل بنسبة (٢٦٪) والبصرة بنسبة (٢٠٪) وفي ظل معدلات الحرمان الغذائي الذي تشهده اغلب العوائل دون خط الفقر فقد اشارت التقارير الحكومية الى ارتفاع نسبة الاطفال المشمولين بالمكملات التغذوية والبالغ (٧٢٪).

من جانب اخر فان تدهور الحالة الصحية للاطفال لاسيما ارتفاع معدلات وفياتهم وسوء تغذيتهم نتيجة لسوء ممارسات الرضاعة الطبيعية وامراض الطفولة المختلفة انما هي مؤشرات لسوء التغذية ولاسيما لدى فئات الاطفال الضعيفة والمحرومة.

وبشكل عام يمكن القول أن واقع الأمن الغذائي بدأ بالتردي في بداية السبعينات، وهناك سعة في الفجوة الكمية من السلع الغذائية، التي هي عبارة عن سلع مستوردة من خارج العراق بسبب تراجع القطاع الزراعي بشكل كبير، وبالرغم من أن المساحات الزراعية للحبوب واسعة جدا، إلا اننا نلحظ انخفاض الإنتاجية للدونم بشكل كبير بسبب قلة استخدام وسائل الزراعة الحديثة كالأسمدة والمبيدات والسموم وطرق الري الحديثة، فضلاً عن تعرض الكثير منها الى الحرائق في مواسم الحصاد، مما يعني إن هناك هدرا هائلا بالموارد الأرضية والمائية على هذه المساحات الواسعة، وإن اكبر

التحديات التي يواجهها الآمن الغذائي العراقي في المستقبل المنظور والبعيد هي التحديات الطبيعية متمثلة بشحة المياه وتدهور نوعيتها بسبب موجات الجفاف التي تضرب مناطق الشرق الأوسط نتيجة للاحتباس الحراري وتغير المناخ العالمي الذي أخذت مظاهره تتزايد في المناطق المدارية وشبه المدارية الحدية التي يقع العراق فيها، فضلاً عن ارتفاع نسب الأراضي الزراعية التي تتعرض للتصحر سنوياً، فالإحصائيات تشير الى أنه في غضون عشر سنوات سيفقد العراق نحو ٥٠٪ من أراضيه الصالحة للزراعة(٤٦).

المؤشرات اعلاه تعكس حجم التصدع الذي يعاني منه الأمن الغذائي في العراق، وبشكل او بآخر له من الأثر السلبي الكبير على الامن الوطني؛ إذ أن تحقيق مستويات او نسب عالية من الامن تعتمد على مستويات منخفضة من الفقر، والذي تعد الجوع والحرمان من ابرز مؤشراته، ووفقاً لواقع الامن الغذائي في العراق ومؤشراته فإنه يشكل تحدياً كبيراً على واقع الامن الوطني والسياسات ذات العلاقة.

ثالثاً: واقع الامن الصحي والبيئي

يعاني الواقع الصحي في العراق من تدهور واضح سواء على مستوى المؤسسات الصحية أو على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها تلك المؤسسات، ويعود ذلك الى اسباب عديدة منها قلة الكوادر الطبية وقلة أعداد المؤسسات الصحية بما لا يتناسب والكثافة السكانية، وبشكل خاص في المناطق الريفية والنائية والتي تكون بعيدة نوعاً ما عن مركز المدن وان اعداد كبيرة من المؤسسات الصحية تعرضت للتدمير والتخريب بسبب سيطرة عصابات داعش الارهابية على أجزاء كبيرة من محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والانبار وكركوك، إذوصلت نسبة الدمار في المؤسسات الصحية الى مايقارب (٧٠٪) في تلك المحافظات، بالاضافة الى القصور في تلبية المؤسسات الصحية الحكومية لاحتياجات المواطنين من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الصحية الضرورية، كما ان العراق يفتقر الى نظام للتأمين الصحي يضمن رعاية صحية لجميع فئات المجتمع. كما اشرت المفوضية ان العديد من المؤسسات الصحية، وارتفاع نسبة

الامراض السرطانية والامراض المزمنة، فضلاً عن إزدياد حالات الاصابة بمرض العوز المناعي (الايدز) من (52) اصابة الى (95) وارتفاع حالات الاصابة بمرض التهاب الكبد الفايروسي [٤٧]، ناهيك عن الحوادث الطبيعية والاعتداءات الارهابية التي طالت اعداد كبيرة من المواطنين، حيث بلغت على سبيل المثال الاوفيات من الاعتداءات الارهابية التي وثقتها وزارة الصحة في عام ٢٠١٨ بلغت ٢٠٣٠ شخص[٤٨].

ولا تزال الامراض الانتقالية والاضطرابات الغذائية من أهم أسباب المراضة والوفيات في العراق، اذ تشكل ١٧٪ من اجمالي الوفيات، مع العرض انه قد اخفق في الوصول الى اهداف الألفية في العام ٢٠١٥ فيما يتعلق بصحة الامهات والأطفال ووفياتهم وذلك بسبب تدني مستوى الرعاية الصحية الأولية[٤٩]، فقد عانى نظام الرعاية الصحية للمواطنين تدهوراً كارثيا في ظل السنين الماضية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات ارتفاعا كبيرا فضلا عن انخفاض معدلات العمر المأمول. ويواجه البلد عبئا مرضيا مزدوجا: فمن ناحية ما تزال الأمراض السارية تشكل سبباً أساسياً للمرض والوفاة، في حين أصبحت الأمراض غير السارية السبب الرئيس للوفيات وتكمن العوامل الرئيسة وراء هذه الحالة في التدهور المستمر في مستوى الصحة العامة خلال العقدين الماضيين والزيادة المطردة في مستويات الفقر والبطالة وسوء التغذية وتردي خدمات الصرف الصحي ومشكلات توفير المياه الصالحة للشرب وتراجع مستويات التعليم فضلاً عن انتشار أنماط حياتية غير صحية، ولاشك في أن معالجة هذه الآثار والنتائج سوف يستغرق وقتاً طويلاً [٥٠].

ومن الناحية البيئية، تقع على كاهل العراق تحديات بيئية خطيرة، حيث تشير تقديرات العبء المرضي الصادر عن منظمة الصحة العالمية ان الاخطار البيئية في العراق مسؤولة عن نحو ٣٥ الف شخص سنوياً بسبب الامراض الانتقالية وغير الانتقالية والاصابات، ويمثل تلوث الهواء احد اهم التحديات البيئية في

العراق، اذ بلغ معدل التعرض للجسيمات الدقيقة (PM2.5) في المجاميع السكانية الحضرية والريفية ٥٣,٦ ميكروغرام لكل متر مكعب في حين انه ينبغي ألا يتجاوز المستوى (١٠) ميكروغرام لكل متر مكعب حسب توصيات منظمة الصحة العالمية، وتشير التقديرات الى ان تلوث الهواء يسهم في حدوث آلاف من حالات الوفاة سنوياً، ومن التحديات البيئية الاخرى الحاجة الماسة للنهوض بواقع قطاع الماء والصرف الصحي اذ يعاني العراق بشكل عام من ظروف بيئية صعبة بسبب التغيرات المناخية والجفاف وقلة الايرادات المائية من دول المنبع وزيادة احتمال التلوث التي اثرت على نوعية المياه وشحتها خصوصاً في محافظة البصرة، في حين ان الخدمات الصرف الصحي الآمنة فهي تتوافر لنحو ٣٠٪ من السكان فقط، وهذ يعني ان مياه الصرف الصحي الناتجة عن نحو ٧٠٪ من المواطنين تنتهي بتلوث البيئة والانهار[٥١]، وقد أشار التقرير الصادر من وزارة الصحة ان ١٤٪ من السكان (٥ ملايين مواطن) يفتقرون الى خدمات الماء الصالح للشرب، ولا يمكن ضمان سلامة اجراءات هذه الخدمات لغياب انظمة مراقبة كفوءة[٥٢].

وبشكل عام، إن التحديات الناجمة من قطاع الصحة تمثل تهديدات غير تقليدية وكبيرة لأمن الدولة القومي او الوطني؛ لأنها تحصد أرواح أفراد اكثر من أولئك الذين تزهق ارواحهم جراء الحروب والصراعات، وفي الوقت الذي يعد أمن الدول الغاية القصوى لكل تخطيط استراتيجي تسعى له، فمن بين محاوره المهمة الأمن الصحي، وبحسب ما نلاحظ اليوم حول العالم، تعد جائحة كوفيد-١٩ (كورونا فيروس) أكثرها تهديدا على الإنسانية، منذ اكتشافه في كانون الثاني ٢٠٢٠ الى الان، ولذا يمكن اعتباره تهديد كبير مباشر وغير مباشر للدول والحكومات حول العالم، وتشكل تهديداً على الامن الوطني للدول ومنها العراق، ولربما بشكل أكبر لسوء النظام الصحي وتراجعه قياساً بباقي الدول المتقدمة .

رابعاً: واقع الامن الشخصي

ان واقع الامن الشخصي للمواطن العراقي يشير الى وجود العديد من التهديدات المنطوية على العنف سواء من خلال سلوك صادر عن الدولة أو من الأفراد أنفسهم، وهذه التهديدات قد تكون موجهة للأفراد بشكل عام او بشكل ممنهج ونمطي على اساس العرق او الدين او المذهب، او ان تكون ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال، وتأخذ أشكال العنف الجسدي والاتجار بالبشر والعمالة غير المشروعة او الارهاب والجريمة بكل اشكالها وصنوفها، حيث اشارت تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان الى ان العديد من تلك التهديدات المخاطر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما تعرضت له فئات بعينها من تهجير قسري وقتل وخطف وفقدان على ايدي عصابات داعش الارهابية[٥٣]، كما تعرض آلاف المواطنين الى الفقدان على ايدي مسلحين تابعين او مربطين او يعملون تحت حماية الدولة، حيث اشارت تقارير الاختفاء القسري الى ان اكثر من (٨ آلاف) مواطن تعرض للاختفاء القسري اثناء وبعد عمليات التحرير من عصابات داعش الارهابية، بناءا على ادعاءات وشكاوى ادلى بها ذويهم لدى المفوضية العليا لحقوق الانسان[٥٤].

كما اشار تقرير المفوضية عن حالة حقوق الانسان لعام ٢٠١٩ الى اختطاف (٣٠٠٠) إمرأة ايزيدية و (٦٠٠) امرأة من المكون التركماني وان الحكومة لا تكن بالمستوى المطلوب في تنفيذ قرار مجلس النواب العراقي رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٦ المتضمن اتخاذ الاجرءات اللازمة لتحرير النساء المختطفات الايزيديات[٥٥]، إن مؤشرات ظاهرة انتحار الشباب ذكورا وإناثا من الظواهر التي أخذت ترتفع حصيلتها خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتشير الإحصائية المبينة في الجدول ادناه إلى حدوث (٦٨٠) حادثة انتحار أو الشروع به في عموم العراق ما عدا إقليم كردستان خلال عام ٢٠١٩ وبواقع (٢٨٩) ذكور و(٢٥٦) إناث بينما بلغ مجموع حالات الانتحار

لعام ٢٠١٨ (٣١٩) حالة (جدول رقم ٢)أي ارتفعت نسبة الانتحار إلى أكثر من ٥٠٪ خلال عام ٢٠١٩[٥٦].

المحافظة	محاولات الانتحار		حالات الانتحار		المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
بغداد			٦٧	٣٥	١٠٢
ميسان	٣	١٠	١٧	١٨	٤٨
الانبار			٠	٠	٠
ذي قار			٣٢	٢٤	٥٦
كربلاء	٢٩	٨١	١	١	١١٢
المثنى			١٣	١٢	٢٥
الديوانية			-	-	١١
نينوى			٢٥	٢٠	٤٥
واسط			١٣	١٠	٢٣
بابل			١٩	٧	٢٦
ديالى			١٣	١٩	٣٢
صلاح الدين	١		٦	٣	١٠
النجف			٢٠	٩	٢٩
كركوك			١٧	٨٩	١٠٦
البصرة			٤٦	٩	٥٥
المجموع	٣٣	٩١	٢٨٩	٢٥٦	٦٨٠

ونعتقد بوجود العديد من العوامل الدافعة التي ادت الى فقدان المواطن العراقي الأمن الشخصي له منها عجز الحكومة عن توفير الحماية لمواطنيها من خلال ضعف الآليات الفعالة والكفيلة بضمان النظام العام للمجتمع وضعف هياكل إنفاذ القانون والفساد المستشري فيها، وحجم الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان، كما ان ضعف الإرادة السياسية من جهة، و إنخفاض مستوى الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين السكان من جهة أخرى كانت ولا زالت وراء فقدان الأمن الشخصي؛ وقد القت على واقع الامن الوطني بشكل كبير من حيث ضعف الثقة بالسياسات الحكومة وتنامي الشعور لدى عدد كبير من المواطنين بان رجل الامن او عنصر الامن يشكل تهديداً له بدلاً من ان يكون مصدر ثقة وأمان.

خامساً: واقع الامن الاجتماعي والسياسي

لا يزال النسيج الاجتماعي في العراق يعاني من التوترات العرقية والدينية وغيرها من التوترات القائمة على الهوية الفرعية، ولا تزال تمثل العصبية الأهلية (القبيلة والعشائرية والطائفية) واحدة من أكثر مصادر الشرعية، وهي قوام الحياة السياسية فيه، شأنه شأن اثنتي عشرة دولة عربية على الأقل، التي بها تقوم السلطة وتتزود من طاقاتها الاجتماعية حركية الصراع السياسي الداخلي، وتنطبع بها، على النحو الذي تتحول معه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة في حالات، او الى مصدر توليد وإفرازات المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها في حالات اخرى(٥٧).

ولا زالت المرجعيات الفرعية تؤدي وظائف سياسية واقتصادية وثقافية...الخ من جهة علاقتها بالدولة والفرد، وبالرغم من ان الاسلام دين الدولة ويشكل المسلمون نسبة تقريبية ٩٥٪ من اجمالي السكان وفي الوقت الذي يرفض فيه الدين الاسلامي، شأنه في ذلك شأن باقي الاديان، الطائفية والتعصب؛ إلا ان مايلاحظ على النزوع الديني لدى الافراد في المجتمع العراقي انهم يميلون الى الولاء الطائفي دون ان يكونوا متدينين ورعين، وان الكوارث والمآسي التي نزلت بالبلاد قد عززت موجة من التمسك الديني، الا انه غذى الولاءات والانتماءات الطائفية، إذ تشكل المرجعيات الدينية في العراق بشكل عام جزءا مهما ومؤثرا في الحراك السياسي والاجتماعي، ولعل هذه المرجعيات لها القدرة الاكثر على تطويع الرأي العام وتوجيهه (٥٨)، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، إذ أضحت الطائفة نقطة الارتكاز للرأي العام مع ترك الاعتبارات الاخرى المؤثرة فيه لتقوم بدور ثانوي على الاقل في السنوات التي تلت الاحتلال مباشرة(٥٩). ومن الملاحظ انه، وبعد انهيار الامن وفقدان السيطرة على اجزاء كبيرة في خمس محافظات عراقية ابان سيطرة عصابات داعش الارهابية، كلما ضعفت سلطة الدولة على الاقليم برزت السلطات او الزعامات الفرعية بكل صنوفها الدينية والمذهبية والقومية؛ إذ ان المواطن اضحى

لا يجد الأمن في ظل سلطة الدولة مما يضطره الى اللجوء الى الانتماءات الفرعية الاقرب له والتي تحقق له نوعا من الامن المجتمعي والسياسي، ومن مؤشرات ضعف الأمن الاجتماعي والسياسي في العراق والتي القت بتداعياتها على الأمن الوطني هي ضعف الولاء للهوية الوطنية وتعاظم دور الزعامات التقليدية وضعف الوازع القانوني والاخلاقي وكذلك التفتت الاسري والاجتماعي وتداخل القيم الاجتماعية، والتي شكلت احدى اقوى كوابح السياسات الامنية في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال البحث والتحليل توصلنا الى الاتنتاجات الآتية:

١- إن مفهوم الامن الانساني حديث نسبياً ويشير الى منهجية شاملة تسمح بمنظور واسع حول التحديات التي يواجهها الناس والحكومات، ووفقاً للتطورات العالمية يمثل الامن الانساني تحدياً يواجه قدرات الدول في وضع سياساتها الامنية، لما له من تداعيات تلقي بأثرها على متغيرات الامن الوطني.

٢- يمكن تحديد أثر الامن الانساني في الامن الوطني من خلال ابعاده وعناصره المتمثلة بـ(البعد الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والامن الشخصي فضلاً عن الامن الاجتماعي والسياسي).

٣- إن مؤشرات الامن الانساني في العراق تنذر بواقع متأزمن الى حد بعيد وله من التداعيات الكبيرة على واقع الامن الوطني العراقي وعلى سياسات الأمن الوطني.

٤- بالرغم من السعي من قبل الجهات التنفيذية الى وضع سياسات واستراتيجيات لاصلاح القطاع الامني، إلا ان ابعاد الامن الانساني لم تؤخذ بنظر الاعتبار في تلك السياسات والاستراتيجيات.

ومن أجل نجاح اي استراتيجية أو سياسة امنية ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار واقع الامن الانساني في العراق من خلال تعشيق مؤشرات الامن الانساني في اهداف وغايات الامن الوطني، وان تبنى على اشراك الاطراف الفاعلة المدنية ذات

العلاقة في التخطيط والتنفيذ فضلا عن التواصل مع النخب المجتمعية والرأي العام العراقي.

المصادر والهوامش

١) خولة محي الدين يوسف، الأمن الانساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ – العدد الثاني، كلية الحقوق – جامعة دمشق، ٢٠١٢، ص٥٢٥ – ٥٢٦.

2) United Nations Development Programme; Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994, PP.23-24.

3) Sabina Alkire ; A Conceptual Framework for Human Security, Working paper 2, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford 2003, P. 13.

(*) تأسست هذه اللجنة عام 2001 بمبادرة يابانية كاستجابة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر عام 2000 بعنوان" التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة"، وتعمل مستقلةً بدعمٍ من حكومة اليابان بشكلٍ رئيسيٍ إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج أم خارجها، من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "UNHCR" أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ، وذلك بهدف ترسيخ دعائم فكرة الأمن الإنساني ورفع الوعي بأهمية هذا المفهوم على الصعيد الدولي واقتراح البرامج اللازمة لإدخاله حيز التنفيذ وتطوير آفاقه، وهي تعمل على النهوض بالتفهم والالتزام والدعم الجماعي للأمن البشري والمستلزمات التي يرتكز عليها، وتطوير مفهوم الأمن الإنساني كوسيلة فعالة لصياغة السياسات وتنفيذها، اقتراح برنامج عمل ملموس لمعالجة المخاطر المحرجة والواسعة الانتشار التي تهدد الأمن البشري.

٤) Human Security in Theory and Practice; Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations, P. 6.

5) Ibid, P. 6.

6) United Nations Development Programme; Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994, P.22.

٧) ليسا شيرك، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام: نحو نهج تشاركيّ للأمن الإنساني، ترجمة:حسن ناظم - نصر الحسيني وآخرون، جمعية الأمل العراقية، 2019 ، ص ١١.

8) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الوثيقة بالرمز: G A/RES/66/ 290،

٩) خديجة عرفة ؛ مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز - قسم الدراسات، على الرابط الالكتروني:
http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630

١٠) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا: دراسة حالة دول القرن الافريقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤، ص٤٥.

١١) Sabina Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, WORKING PAPER 2, Opcit, p. 14.
١٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، طبع شركة كركي للنشر، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ٢١.
١٣) تيماء زهير كمال الدين، النزوح والامن الانساني للطفل: دراسة ميدانية للأسر المهجرة الى مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٢٣.
١٤) خولة محي الدين يوسف، الأمن الانساني وأبعاده ، مصدر سابق، ص٥٣٣.
١٥) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.
١٦) أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، مجلة الجيش، العدد ٣٩٢، شباط ٢٠١٨، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb
١٧) أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb.
١٨) عباس فاضل السعدي، الأمن الغذائي في العراق الواقع والطموح، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٩.
١٩) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.
٢٠) أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb..
٢١) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.
٢٢) عبدالعظيم بن صغير، الامن الانساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، العدد الخامس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة محمد خصير بسكرة، ص ٩٢.
٢٣) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص ٥٢.
٢٤) عبدالعظيم بن صغير، الامن الانساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.
٢٥) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.
٢٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، طبع شركة كركي للنشر، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ٧٩.
٢٧) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.
٢٨) للمزيد ينظر: فاطمة حسن نجيب وخالد عكاب حسون، الامن الانساني في اطار المواثيق والمنظمات الدولية، ١٤٣ – ١٥٢، على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=119031
٢٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ : مصدر سابق ، ص ٥٨.
٣٠) عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار المجد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦، ص ١٥٠.
٣١) عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص ١٥٠.
٣٢) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا.. مصدر ذكره، ص –ص ٤٩ – ٥٣.

٣٣) عبدالعظيم بن صغير، الامن الانساني والحرب على البيئة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٠ – ٩١.

34) Human Security Handbook: An integrated approach for the realization of the Sustainable Development Goals and the priority areas of the international community and the United Nations system, Human Security Unit in United Nations, January 2016, P7.

٣٥) Human Security inTheory and Practice; Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security, Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations, P. 7.

٣٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مصدر سابق ، ص٢٣.

٣٧) من ابرز تلك الدراسات التي قدمها استاذ علم اجتماع التنمية (أ.د. عدنان ياسين مصطفى) تحت عنوان (الامن الانساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات).

٣٨) د. علي الدين هلال، د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٨.

٣٩) العراق يخطط لإصلاحات شاملة في القطاع الأمني، خبر منشور على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP ، بتاريخ ٣/ ٩/ ٢٠١٥، على الرابط: https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/presscenter/pressreleases/2015/09/03/iraq-plans-comprehensive-security-sector-reform-.html

٤٠) من خلال الاطلاع على مسودة (برنامج اصلاح القطاع الامني)، ص ١ (غير منشورة).

٤١) مؤشرات البطالة ، الجهاز المركزي للإحصاء: http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

*) تتوزع هذه النسب كالاتي على المناطق العراقية، (٤٠٪) من نسبة الفقر تركزت في المناطق المحررة نظرا لما شهدته من موجات نزوح وغيرها، (٢٠٪) تركزت في المناطق الوسطى، (٢٨٪) تركزت في المناطق الجنوبية، (١٢٪) كانت في اقليم كردستان.

٤٢) عصام حاكم، سياسات التخفيف من الفقر في العراق: معوقات قديمة وأخرى جديدة، مركز الفرات، تقرير منشور بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠١٨، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط:

http://fcdrs.com/economical/1045

٤٣) وزاة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء، ٢٠١٩، ص٢٤.

٤٤) التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٨، المفوضية العليا لحقوق الانسان، بغداد، ٢٠١٩، ص١٧٨.

٤٥) عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية.. خيارات الانطلاق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٢، ص٤٠.

٤٦) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية الأساسية ٢٠٠٩/٥/٦، آذار ٢٠١٠، ص٢١٨.

٤٧) المفوضية العليا لحقوق الانسان، تقرير عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٨، المكتب الوطني، بغداد، ٢٠١٩، ص٦.
٤٨) وزارة الصحة العراقية، الوضع الصحي في العراق.. التحديات وأولويات العمل، تقرير يوثق الوضع الحالي وأولويات العمل للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٨ الى نيسان ٢٠١٩ والتوجهات الاستراتيجية لعام ٢٠١٩ وما بعده، مطابع دار العيادات الطبية الشعبية للطباعة والتصميم، بغداد، آيار ٢٠١٩، ص ٥.
٤٩) وزارة الصحة العراقية، الوضع الصحي في العراق.. التحديات وأولويات العمل،مصدر سبق ذكره، ص ٤.
٥٠) المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٩، المكتب الوطني، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٣١.
٥١) وزارة الصحة العراقية، الوضع الصحي في العراق.. التحديات وأولويات العمل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥-٦.
٥٢) المصدر نفسه، ص ٧.
٥٣) اصدرت المفوضية العليا لحقوق الانسان العديد من التقارير المتخصصة التي توثق جرائم داعش الارهابية خلال الفترة من حزيران ٢٠١٤ الى حزيران ٢٠١٧، يمكن الاطلاع عليها على الرابط : http://www.ihchr.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=109
٥٤) بلغت الاحصائية لعدد الشكاوى الكلي لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ (٦٧٥٢) شكوى، وفي عام ٢٠١٩ بلغت (١٤١٤) شكوى . المصدر: المفوضية العليا لحقوق الانسان، التقرير السنوي عن اقع حقوق الانسان لعام ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.
٥٥) المصدر نفسه ص ١٤.
٥٦) المصدر نفسه ص١٩٢.
٥٧) عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات، في ، مجموعة مؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٤٢.
٥٨) حيدر نزار السيد سليمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الاشرف، بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية تحت عنوان: اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٩، ص٩٠.
٥٩) عدي ابراهيم المناوي، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط١، ٢٠١٣، ص ص ٣٦٣ – ٣٦٥.

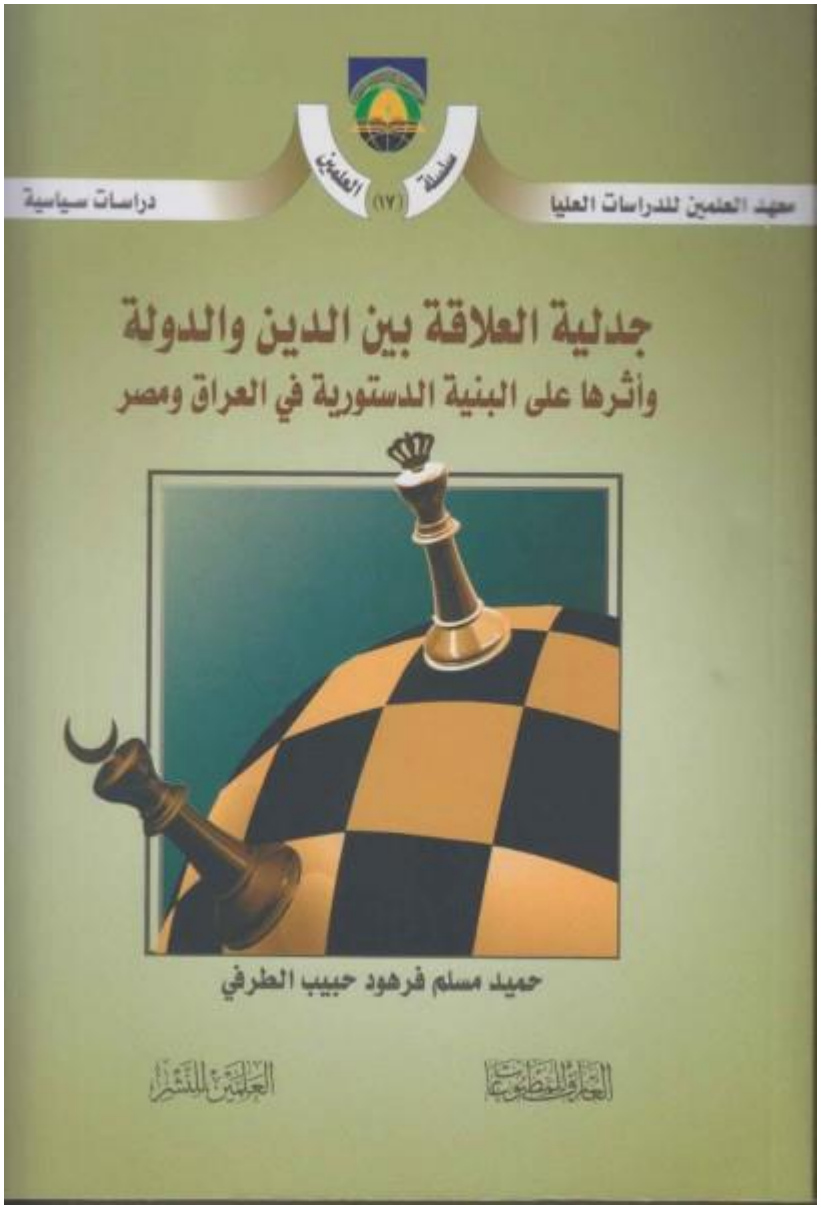
معهد العلمين للدراسات العليا
سلسلة العلمين (١٧)
دراسات سياسية
جدلية العلاقة بين الدين والدولة
وأثرها على البنية الدستورية في العراق ومصر
حميد مسلم فرهود حبيب الطرفي
العلمين للنشر